A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/7/AC.3/2
19 December 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السابعة
فريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي
الدورة السابعة
جنيف، ١٤-١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

# مساهمة فريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي في اللجنة التحضيرية لمؤتمر ديربان الاستعراضي

## مذكرة مقدمة من الأمانة

١- اعتمد المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، المعقود في ديربان بجنوب أفريقيا من ٣١ آب/أغسطس إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، إعلان وبرنامج عمل ديربان اللذين تضمنا توصيات ترمي إلى تعزيز الإطار الدولي لحقوق الإنسان من أجل مناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

٢- وأنشأت لجنة حقوق الإنسان بقرارها ٦٨/٢٠٠٢ فريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي. وأعادت اللجنة في قرارها ٣٠/٢٠٠٣ صياغة الفقرة ٨(د) من القرار ٦٨/٢٠٠٢ ووسعت ولاية الفريق العامل، وهي كما يلي:

(أ) دراسة المشاكل المتعلقة بالتمييز العنصري التي يواجهها السكان الذين ينحدرون من أصل أفريقي ويعيشون في الشتات، والقيام، تحقيقاً لذلك الغرض، بجمع كافة المعلومات ذات الصلة من الحكومات والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المصادر ذات الصلة، بما في ذلك عن طريق عقد اجتماعات عامة معها؛

(ب) اقـــتراح تدابـــير لضمان وصول السكان المنحدرين من أصل أفريقي لنظـــام العدالة على نحو كامل وفعال؛

(ج) تقديم توصيات بشأن وضع وتطبيق وإنفاذ تدابير فعالة للقضاء على التنميط العنصري للسكان المنحدرين من أصل أفريقي؛

(د) وضع مقترحات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل للقضاء على التمييز العنصري ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي، مع مراعاة الحاجة إلى التعاون الوثيق مع المؤسسات الدولية والإنمائية وكذلك مع الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز حقوق الإنسان للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي؛

(هـ) تقديم مقترحات بشأن القضاء على التمييز العنصري ضد الأفارقة والسكان المنحدرين من أصل أفريقي في جميع أنحاء العالم.

٣- وقد قرر الفريق العامل، في دورتيه الأولى والثانية المعقودتين من ٢٥ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ ومن ٣ إلى ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣، أن يوصي بأن تعالَجَ في الدورات التالية مواضيع محددة تتصل بحالة الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي[(١)]. ورأى الفريق العامل أن هذا النهج سيتيح للخبراء المدعوين من أعضاء أفرقة المناقشة الذين سيبحثون مواضيع مختارة المساهمة في المناقشات التي ستجري في الدورات وإثرائها، وسيفضي إلى صياغة تدابير وتوصيات موجهة إلى لجنة حقوق الإنسان. واتبع الفريق العامل هذه المنهجية في دوراته الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة. وسيكون هدفه مختلفاً في دورته السابعة كما يرد بيان ذلك أدناه، رغم اتباعه منهجية مشابهة.

٤- وقررت الجمعية العامة في قرارها ١٤٩/٦١ عقد مؤتمر ديربان الاستعراضي في عام ٢٠٠٩ لاستعراض التقدم المحرز بشأن تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان من قبل جميع الجهات صاحبة المصلحة، وتقييم مدى تنفيذه وكذلك فعالية آليات متابعة مؤتمر ديربان القائمة وغيرها من الآليات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة التي تعالج قضية العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب بغية تدعيم هذه الآليات، والترويج لتصديق جميع الدول على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وتنفيذها، والنظر كما يجب في توصيات لجنة القضاء على التمييز العنصري، وتحديد وتقاسم الممارسات السليمة التي تم تنفيذها في مجال مناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وقرر مجلس حقوق الإنسان في قراره ٢/٣ أن يتصرف المجلس بصفته اللجنة التحضيرية لمؤتمر ديربان الاستعراضي.

٥- وقررت اللجنة التحضيرية لمؤتمر ديربان الاستعراضي، في جلستها التاسعة المعقودة في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧، في مقررها ل ت-١/١٠، أن تطلب إلى فريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي وآليات حقوق الإنسان الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك الجهات الأخرى المسؤولة عن الإجراءات الخاصة، مساعدة اللجنة التحضيرية بالشروع في الاستعراض وتقديم توصيات، عن طريق مفوضية حقوق الإنسان، باعتبار ذلك مساهمات في نتائج المؤتمر الاستعراضي (انظر الوثيقة A/62/375، المرفق الأول، الصفحة ٣٤).

---

(١) انظر الوثيقة E/CN.4/2003/21.

٦- وقرر الفريق العامل، عملاً بالمقرر ل ت-١٠/١، ومستفيداً على أحسن وجه من العمل المنجز منذ إنشائه ومن إسهامات خبراء سبقت دعوتهم للمشاركة في أفرقة المناقشة، تخصيص دورته السابعة لتحليل الملاحظات والاستنتاجات المعتمدة في دوراته السابقة لتحديد وإعداد مساهمته في اللجنة التحضيرية. وستُعالج أيضاً مسألتا أفضل سبيل لضمان تنفيذ توصيات الفريق العامل، وأوجه التحسن والتحديات الرئيسية والمظاهر الجديدة للعنصرية والتعصب منذ مؤتمر ديربان. وفيما يلي المواضيع التي نوقشت في الدورات السابقة والتي ستكون موضع التحليل والاستعراض في دورته السابعة:

(أ) إقامة العدل

(ب) وسائط الإعلام

(ج) الوصول إلى التعليم

(د) العنصرية والعمل

(هـ) العنصرية والصحة

(و) العنصرية والسكن

(ز) مشاركة السكان المنحدرين من أصل أفريقي في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من حياة المجتمع، وفي النهوض ببلدانهم وتنميتها اقتصادياً

(ح) الأهداف الإنمائية للألفية

(ط) تمكين المرأة المنحدرة من أصل أفريقي

(ي) التنميط العنصري.

٧- ومع أن الدول والمجتمع المدني قد أحرزا قدراً من التقدم، فهناك من بين التحديات التي يواجهها السكان المنحدرون من أصل أفريقي والتي حددها وناقشها الفريق العامل في دوراته الست السابقة، مسائل ذات أهمية خاصة بالنظر إلى الحالة التي لا تزال هذه الفئة من المجتمع تعيشها بعد مضي ست سنوات على انعقاد مؤتمر ديربان. ومن المسائل البارزة بشكل خاص إقامة العدل والوصول إلى التعليم والأهداف الإنمائية وتبعاتها على مشاركة السكان المنحدرين من أصل أفريقي في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من مجتمعهم. كذلك، يشكل تمكين المرأة المنحدرة من أصل أفريقي والتنميط العنصري مسألتين لم تقل أهميتهما البتة منذ أن ناقشهما الفريق العامل. وعلاوة على التوصيات المحددة التي قدمها الفريق العامل لمعالجة هذه المسائل، يمكن تحديد بعض التوصيات الأخرى التي ستساهم في تحسين العديد من مظاهر العنصرية تجاه السكان المنحدرين من أصل أفريقي.

٨- وقدم الفريق العامل عدة توصيات بخصوص إقامة العدل من حيث تأثيرها على السكان المنحدرين من أصل أفريقي، بما في ذلك الوصول إلى المساعدة القانونية، وتكافؤ الأعراق وتنوعها في توظيف المسؤولين المكلفين بإنفاذ القانون وتدريبهم، والتمثلي التناسبي في اختيار هيئات المحلفين والتمثيل المناسب في تعيين القضاة على جميع المستويات. ولا تزال توصيات أخرى من قبيل القضاء على العنف، بما في ذلك استعمال الشرطة للعنف، تجاه

السكان المنحدرين من أصل أفريقي، ذات أهمية خاصة. وكما أوصى الفريق العامل بذلك في دورته الثالثة، فإن "جمع ونشر بيانات مفصلة عن عمليات الإيقاف والمقاضاة وإصدار الأحكام من شأنها أن تمكن الدول وغيرها من الأطراف الفاعلة من رصد حالة السكان المنحدرين من أصل أفريقي في إدارة نظام العدالة وتحديد ما إذا كانوا ضحايا التمييز"[٢]. وتفيد المعلومات المتاحة بأن السكان المنحدرين من أصل أفريقي يشكلون في بعض الدول نسبة مفرطة الارتفاع من السجناء وفئة تخضع لعقوبات قاسية بنسبة أكبر من السكان المنحدرين من العرق السائد. ويقترن ذلك على نحو وثيق بمسألة التنميط العنصري التي أقر الفريق العامل بشأنها، في دورته السادسة، بأن التنميط العنصري معترف به كمشكلة محددة نتيجة استهداف الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، بصورة منتظمة وعبر التاريخ، مع ما ترتب عليه من نتائج وخيمة في إيجاد ومواصلة استخدام عبارات سلبية للغاية لوصم وتنميط الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي على أنهم يترعون إلى الإجرام[٣]. وتشاطر المفوضية الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب قلق الفريق العامل بشأن التنميط العنصري، إذ اعتمدت في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ توصيتها بشأن السياسة العامة رقم ١١ المتعلقة بالعنصرية والتمييز العنصري في وضع السياسات، والتي أقرت فيها أموراً من بينها تعريف التنميط العنصري على نطاق واسع وأوصت بمكافحة هذه الممارسة. وتكتسي توصيات الفريق العامل المتعلقة بإقامة العدل أهمية خاصة بالنسبة إلى اللجنة التحضيرية في أعمالها التحضيرية لمؤتمر ديربان الاستعراضي.

٩- وقد شجع الفريق العامل الدول والمؤسسات الوطنية على إشراك السكان المنحدرين من أصل أفريقي بوجه خاص في وضع خطط العمل الوطنية وتنفيذها لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، على نحو ما أوصى به إعلان وبرنامج عمل ديربان. ومن شأن خطط العمل هذه أن تساهم في التصدي لبواعث قلق عديدة أعرب عنها الفريق العامل خلال مداولاته. ويمكن معالجة مسائل من قبيل تكافؤ فرص الحصول على الرعاية الصحية والسكن والعمل والتعليم والمشاركة في الحياة العامة معالجة سليمة إذا قامت الدول بإعداد خطط عمل وطنية خاصة بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي. ورغم إحراز بعض التقدم في هذا الصدد، فلم تضع أغلبية الدول بعد برامج عمل وطنية كما نوشد به في إعلان وبرنامج عمل ديربان، ومن شأن إدراج توصيات الفريق العامل بهذا الشأن في المساهمة التي يقدمها إلى اللجنة التحضيرية أن يؤكد أهمية المبادرات الوطنية المنسقة الرامية إلى تحسين الوضع الصعب الذي يعيشه السكان المنحدرون من أصل أفريقي في بلدان كثيرة. وباستطاعة مفوضية حقوق الإنسان أن تقدم المساعدة التقنية إلى الدول في وضع تلك الخطط. وينبغي أن تشمل تلك الخطط بعداً يتعلق بنوع الجنس وأن تساهم في بلوغ الهدف الذي ذكره الفريق العامل في دورته الخامسة بخصوص تمكين المرأة المنحدرة من أصل أفريقي. وإلى جانب خطط العمل الوطنية، فإن وجود أو إنشاء مؤسسات وطنية تكلف بالنهوض بحالة السكان المنحدرين من أصل أفريقي يتسم بأهمية في معالجة المسائل التي اعتبرها الفريق العامل أكثر المسائل إلحاحاً، وفي ضمان تنفيذ توصياته تنفيذاً فعالاً ومنسقاً ومتسقاً. وفي العديد من البلدان التي تضم عدداً كبيراً من السكان المنحدرين من أصل أفريقي، توجد مؤسسات وطنية لإرشاد وتنفيذ السياسة العامة المتعلقة بهذه الفئة من المجتمع، ولكن عمل هذه المؤسسات سيُعرقل إذا لم يتوفر لها ما يكفي من التمويل أو الاستقلال أو الشرعية السياسية.

---

(٢) انظر الوثيقة E/CN.4/2004/21، الفقرة ١١١.

(٣) انظر الوثيقة A/HRC/4/39، الفقرة ٥٦.

١٠- وثمة مسألة أخرى تناولها الفريق العامل ويمكن أن تفيد في معالجة عدة مشاكل يواجهها السكان المنحدرون من أصل أفريقي من الوصول إلى التعليم. وقد أوصى الفريق العامل بأن تواصل الدول سعيها إلى تحقيق تكافؤ فرص الوصول إلى التعليم بطرق من بينها تعزيز وتنفيذ تدابير العمل الإيجابي في إطار متابعة إعلان وبرنامج عمل ديربان. وفي العديد من الدول التي تضم عدداً كبيراً من السكان المنحدرين من أصل أفريقي، تكون هذه الفئة من المجتمع من أقل الفئات حظوة من حيث الوصول إلى التعليم ومستوياته. وعندما تزداد فرص وصول السكان المنحدرين من أصل أفريقي إلى التعليم، تتحسن قدرتهم على المشاركة على نحو أكثر تكافؤاً في جميع جوانب المجتمع السياسية والاقتصادية والثقافية وتحقيق التقدم والتنمية الاقتصادية لبلدانهم. كذلك يتحسن وضعهم للمشاركة في تحديد مصالحهم وخدمتها. وكما يشير الفريق العامل إلى ذلك، يشمل الوصول إلى التعليم كحق أساسي الحق في تعليم يعكس على نحو صحيح مساهمة الأفارقة والسكان المنحدرين من أصل أفريقي في تاريخ العالم وحضارته، فضلاً عن دورهم في الأحداث التاريخية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

١١- وكثير من التوصيات التي سيقدمها الفريق العامل في مداولاته سيتوقف على دقة المعلومات المصنفة لتنفيذها بفعالية. وبالمثل، لا يمكن للدول، في غياب هذه المعلومات، إعداد السياسات على نحو سليم، ناهيك عن تنفيذها. وأرسى الفريق العامل في دورتيه الأولى والثانية دعائم تنفيذ توصياته اللاحقة تنفيذاً فعالاً عندما اعترف بأهمية تلك المعلومات. وقد شجع الفريق العامل "الحكومات، بمساعدة الوكالات المتخصصة والمؤسسات الإنمائية والمالية الدولية عند الاقتضاء، على جمع بيانات إحصائية موثوقة عن أحوال السكان المنحدرين من أصل أفريقي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وترتيبها ونشرها على نطاق واسع، ليس للاضطلاع بمشاريع إنمائية محددة فحسب، بل وكذلك لتوفير الإمكانيات لجميع الجهات صاحبة المصلحة في النضال من أجل تحسين وضع أولئك السكان"[٤]. ومثلما حدث بالنسبة لتنفيذ توصيات الفريق العامل في مجالات مثل إقامة العدل والوصول إلى التعليم والعمل والصحة والسكن، فلا بد أن يكون للدول معلومات مصنفة بهدف قياس التقدم المحرز، أو خلاف ذلك، وأن تكون في وضع يسمح لها بتعديل المبادرات عند الضرورة.

١٢- وأخيراً، اعتبر الفريق العامل دمج حالة السكان المنحدرين من أصل أفريقي في الخطط الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية أحد التدابير المهمة لتيسير مشاركة السكان المنحدرين من أصل أفريقي في جميع جوانب المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي تحقيق التقدم والتنمية الاقتصادية لبلدانهم. ومن ضمن الاستنتاجات والتوصيات العديدة التي قدمها الفريق العامل في هذا الصدد، اعتبر أن "التنفيذ الفعال للأهداف الإنمائية للألفية من شأنه أن يتغلب على العديد من التحديات الأساسية المرتبطة بالعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتعلق بذلك من تعصب ويفضي إلى تكافؤ الفرص أمام العديد من الفئات التي تتعرض للتمييز، بما فيها السكان المنحدرون من أصل أفريقي"[٥]. غير أن البعض اقترح ضرورة تعديل الأهداف الإنمائية للألفية بحيث تشمل مبدأي المساواة وعدم التمييز.

- - - - -

(٤) انظر الوثيقة E/CN.4/2003/21، الفقرة ٢٩.

(٥) انظر الوثيقة E/CN.4/2006/19، الفقرة ٧٥.